أشادت بالتطور السعودي في كل المجالات وأكدت أن العراقيين سيقررون شكل النظام السياسي لبلدهم وشددت على الحاجة إلى الانفتاح مع إيران

وزيرة الدولة البريطانية للشؤون الخارجية: نأمل بمشاركة "حماس" في مساعي السلام

□ لندن – بارعة علم الدين

■ أعربت وزيرة الدولة البريطانية للشؤون الخارجية للشرق الأوسط البارونة سايمونز أوف فرنهام دين عن الأمل في أن تشارك حركة «حماس» في الجهود التي تبذل لوقف العنف وتنفيذ «خريطة الطريق»، لافتة إلى أن الدول العربية التزمت وفق مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز العيش بسلام مع إسرائيل ووجود دولتين متعايشتين للإسرائيليين والفلسطينيين.

وقالت الوزيرة البريطانية في أول حديث تدلي به للإعلام بعد توليها منصبها وخصت به «الحياة» أن «السلام في العراق يتعثر، ولكن ليس بالصورة التي يرسمها البعض، فهناك إنجازات تتحقق في أكثر من مجال». واعتبرت أن الحادثين اللذين تعرض لهما الجنود البريطانيون أخيراً ربما كانا «ظرفيين». وأبدت ارتياحها للتعاون بين بريطانيا والسعودية في مكافحة الإرهاب. وشددت على أن هناك «حاجة ماسة اليوم للحوار والانفتاح في العلاقة مع إيران». وفي ما يأتي نص الحديث:

البارونة سايمونز أوف فرنهام دين.

● ما هي خطتك للتعرف عن كثب على منطقة الشرق الأوسط. هل هناك برنامج لزيارات أو اجتماعات محددة؟

– أمارس مسؤولياتي كوزيرة في حكومات رئيس الوزراء توني بلير منذ عام ١٩٩٧، وتنقلت بين وزارات التجارة والدفاع والخارجية، ما أعطاني فرصاً عدة لزيارة عدد من بلدان منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب كوني الناطقة الرئيسية باسم الحكومة في مجلس اللوردات، حيث يدور نقاش حيوي ومكثف حول قضايا المنطقة، وكل هذا يعني أنه كان عليّ أن أقرأ مجموعة كبيرة من التقارير واستمع إلى ما كان يستعرض في حضوري من معلومات تتناول مجمل الأوضاع في المنطقة. لكن منصبي هذا اليوم يختلف إلى حد ما عن السابق، إذ تتركز مسؤولياتي على الجانب السياسي للمنطقة. والواقع أنني آمل في أن أقضي المزيد من الوقت في الشرق الأوسط للتعرف في شكل موثق أكثر على شعوب المنطقة ومسؤوليها، خصوصاً أنني أومن بأن الاطلاع على التقارير أو الاستماع إلى النصائح لا يعوض إطلاقاً عن الحوار المباشر، وإجراء النقاش مع المسؤولين وسكان المنطقة. والمسؤولون في وزارتي يعملون اليوم على تحديد جدول زيارات للمنطقة خصوصاً للبلدان التي لم أزرها بعد.

● لا تشير المؤشرات إلى بدايات نجاح ما لـ«خريطة الطريق» على رغم كل الجهود الإقليمية والدولية لتطبيقها. وكل فريق من الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي يتهم الآخر بمسؤوليات العرقلة، فهل لديكم أي خطط أو أفكار لإخراج هذه الخطة من المأزق والسير في تنفيذها؟

– يمكننا أن نتبنى النظرة التي تقول إن لا شيء سينجح وأن هذه المشكلة قديمة ولا يمكن حلها، أو أن نعتبر أن هناك فرصة جديدة وحقيقية للحل. نحن لا نزال في بدايات أيام تنفيذها الأولى وخبرتنا في تحقيق السلام في مختلف أنحاء العالم تظهر أن المراحل الأولى تكون الأصعب والأدق، وسيكون هناك من لا يريد تحقيق هذا السلام، ورد فعله الأولي هو اللجوء إلى العنف، وهكذا تبدأ جولات العنف والعنف المضاد.

علينا أن نفهم أن هناك أعداء حقيقيين لهذه العملية، وما نريده هو تحييد هؤلاء المتورطين في العنف. والواقع أنني أجد أن البداية جيدة، إذا أخذنا في الاعتبار الدعم الذي تلقاه هذه العملية دولياً، علماً أن عدد القتلى من الجهتين مؤسف، والزخم المطلوب يعتمد على التقليل من عمليات العنف.

● ولكن لا بد هناك استعداد دولي لممارسة الضغوط على أرييل شارون كما تمارس على الفلسطينيين؟

– اعتقد أننا ما كنا لنصل إلى الموقع الذي نحن فيه اليوم بالنسبة إلى السلام لو لم يضغط المجتمع الدولي على شارون. أنت تستعملين كلمة «ضغط»، وأنا أقول إننا نحاول إقناع الطرفين بأن هذه هي الطريق الصحيح نحو السلام. وأريد أن أشير إلى أن الدول العربية التزمت بأن تعيش بسلام مع إسرائيل إذا تحققت بنود «خريطة الطريق» وقامت دولتان متعايشتان جنباً إلى جنب للإسرائيليين والفلسطينيين. وهذا ما ورد في نص مبادرة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز التي أقرت في مؤتمر بيروت. وأنت محقة عندما تقولين إن العنف يولد العنف المضاد، وعلى الفريقين وقف هذه الأعمال ونحن نعتقد أن «حماس» تستطيع المشاركة في هذه العملية، بل نأمل ذلك.

العراق

● قتل أخيراً جنود بريطانيون وجرح عدد آخر. واليوم تحدث وزير الدفاع جيفري هون عن تغيير في التكتيك العسكري. ألا تعتقدين أن هناك حاجة لتشكيل سلطة عراقية تحكم العراق، وتغادر بعدها قوات الاحتلال، بدلاً من تغيير التكتيك العسكري؟

– الواقع أننا لا نعلم حتى الآن حقيقة ما جرى، والمسألة الملحة هنا هي ضمان سلامة جنودنا الموجودين في العراق، وسننظر إلى نتائج التحقيق في الأيام المقبلة. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن جنودنا في العراق يقومون اليوم بمهمات تتناول جوانب عدة من حياة المواطن العراقي، فهم يساعدون العراقيين في تدبير أمور حياتهم وبناء وطنهم وبكل مودة وتفهم وبعيداً من التحديات. لكن هذا لا يعني أنه ليس علينا التطلع إلى مستقبل العراق على المدى البعيد، أي أن علينا التأكد من بناء المؤسسات السياسية والعسكرية والقانونية وغيرها لتمكين العراقيين من حكم بلدهم ديموقراطياً وكما يرغبون.

● لكن هناك اعتقاداً سائداً بأنكم ربحتم الحرب وقد تخسرون السلام، وأنكم لم تحضروا لعراق ما بعد الحرب كما يجب. ألا تعتقدين أنه عليكم الإسراع في تسليم الحكم للعراقيين، من أجل الحد من خسائركم البشرية؟

– أولاً، أنا لا أعتقد بأن السلام يسير متعثراً، وليس في الدرجة التي يصورها البعض، على الأقل. صحيح أن هناك حوادث عدة مؤسفة تجرى داخل العراق ونحاول جاهدين حلها بسرعة. لكن هناك أموراً عدة تسير سيراً حسناً، مثل المياه في البصرة، وإعادة تأهيل وفتح أكثر من ١٢ مستشفى في بغداد وكذلك مراكز الشرطة والمدارس وحتى الانتخابات المحلية، إذ انتخب أكثر من ١٨ سلطة محلية في مدن كبرى. وهذا في مجمله يجعلنا نشعر بأن حادثة الأمس التي تعرض لها جنودنا ربما تكون ظرفية وعارضة، ولا تندرج في النطاق النمطي لما يسمى بالمقاومة.

● ما هو تصوركم ضمن ما يجرى كبريطانيين لمستقبل الحكم في العراق إذاً؟

– نعتقد أنه من أجل تنشيط هذه العملية السياسية وتوسيع دائرتها لتشمل جميع نواحي الحياة السياسية في العراق، ستختار ٣٠ شخصية قيادية تمثل شريحة واسعة من العراقيين تتولى مهمات تقديم النصح والمشورة إلى السلطة الانتقالية نهاية الشهر الجاري، وهذا سيقود إلى مؤتمر عام يشارك فيه ٢٠٠ عراقي يقررون شكل النظام السياسي المستقبلي للعراق.

● هل نفهم أنك تعتبرين عملية قتل البريطانيين حادثاً عابراً ولن يتكرر، فيما يبدو وكأنه حادث مخطط له وليس ببعيد من الحوادث التي تتعرض لها القوات الأميركية؟

– لا أستطيع أن أؤكد أنه حادث عابر، ولن يكون هذا دقيقاً أبداً. ولا أستطيع القول ماذا سيحدث في الأيام القليلة المقبلة. لن أدعي شيئاً لا أستطيع توثيقه. لكن في الوقت نفسه ومع فظاعة الحوادث هذه، علينا أن نبقي تركيزنا على التقدم نحو بناء العراق الجديد المزدهر والديموقراطي. هذه العملية دقيقة وملحة ومن هنا لا يمكننا الإسراع فيها بطريقة قد تؤثر في حسن سيرها أو نتائجها. ولا بد من الإشارة إلى أننا ننظر إلى مستقبل العراق السياسي على أنه موضوع يقرره العراقيون جميعاً. ونحن نقدم كل العون للعراقيين ولكن هم يقررون مصيرهم ومستقبلهم.

● تتحدث معلومات عن توغل إسرائيلي داخل العراق، أي أن هناك من يشتري منازل وأراضي، إلى جانب تصريحات بنيامين نتانياهو التي تتحدث عن أن النفط العراقي سيضخ إلى حيفا، فهل هذا دقيق، وهل تحاول سلطة الاحتلال فرض علاقات طبيعية مع إسرائيل على العراقيين؟

– ما قلناه في الفترة الماضية بعد انتهاء الحرب أن القرارات المهمة يتخذها العراقيون. هناك فريق عراقي يقدم النصح لرئيس السلطة العراقية الانتقالية بول بريمر، وكذلك للديبلوماسي البريطاني جون سورن، ولا بد إنهم يعون جيداً مشاعر العراقيين نحو هذه القضية. وأهم من ذلك أن القرارات المهمة حول مستقبل القرار يتخذها العراقيون.

● هل يعني ذلك أن النفط العراقي لن يباع لإسرائيل وأنكم لن تفرضوا علاقات مع إسرائيل على العراقيين؟

– كما تقولين هذه المعلومات غير أكيدة. والواقع أن مصادري لا تتحدث عن أمور تجرى كتلك التي تشيرين إليها، وأكرر المهم أن القرار يتخذه العراقيون. فهذه ليست بلدنا، ولا بد أن تكون هذه القرارات المهمة لها طابع عراقي ويتخذها العراقيون.

● أعلم جيداً اهتمامك بقضايا المرأة، كما أنه معروف جيداً المستوى العالي لثقافة المرأة العراقية ونسبة مشاركتها في الحياة العامة وبناء وطنها، واليوم تبدو هذه المشاركة مهددة أمام بروز تيارات متطرفة داخل العراق، فهل أنت قلقة؟

– نعم، لدينا فكرة واضحة عما يجرى داخل العراق، ولديّ بعض القلق مما يجرى، لكن النقطة المهمة أن للمرأة حقوقاً وما نريد التحقق منه أن تشمل المشاركة في بناء العراق الجميع خصوصاً المرأة. ورأينا المرأة العراقية تشترك ولو في شكل متواضع في مؤتمرات الناصرية وبغداد، واستمعت زميلتي أن كلود ممثلة رئيس الوزراء توني بلير التي زارت العراق أخيراً إلى آراء أكثر من ٤٠ سيدة عراقية، كما تنوي وزيرة المرأة البريطانية باتريسيا هيويت زيارة العراق قريباً للاجتماع بأكبر عدد من النساء والاستماع إلى آرائهن ومشكلاتهن ومن أجل العمل على دفعهن إلى المشاركة في شتى نواحي بناء العراق الجديد.

● ترددت معلومات أخيراً عن تحضيرات تتم على مستوى الحكومتين البريطانية والسعودية لعقد ندوة مغلقة في لندن تخصص لبحث مسيرة الإصلاح والتطوير في المملكة، فإلى أين وصل هذا البحث؟

– نحن نريد تعميق الحوار مع المملكة العربية السعودية، ونريد بحث الديموقراطية والعلاقات التجارية أيضاً، واعتقد أن من الواضح أن الأمور تتغير وتتطور في المملكة، وفرص الحوار كبيرة جداً ومختلفة عما كانت عليه منذ أربع أو خمس سنوات. وأنا لمست هذا التغيير شخصياً عندما دعيت إلى منتدى للأعمال. والواقع أن التغيير والتطور في السعودية لا يتناول الأعمال والتجارة والمصارف فقط، بل هناك تغيير سياسي، وأعتقد أن دعم ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز لحل مشكلة الشرق الأوسط القائم على دولتين فلسطينية وإسرائيلية إشارة واضحة إلى دعم المملكة للتقدم بسياسة المنطقة إلى الأمام. هذه كلها أمور قريبة جداً ونريد الاستمرار والتقدم بالحوار مع المملكة في شأنها. ونأمل أن تعقد هذه الندوة على مستوى رفيع في القريب العاجل. وأشير هنا إلى أن هناك حواراً مهماً يدور اليوم في لندن من خلال مؤتمر التطور الحكومي والاقتصادي في السعودية.

● كيف تصفون التعاون بينكم وبين السعودية في مجال مكافحة الإرهاب؟

– لدينا تعاون جيد في هذا المجال، ونحن من دون أدنى شك قلقون من الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها المملكة أخيراً، وحوارنا يدور على المستوى الوزاري والديبلوماسي والمسؤولين المختصين، ونأمل في أن يستمر هذا التعاون والحوار واعتقد بأن هناك تفاهماً حول كيفية التعاطي مع هذه الظاهرة الدولية. لكننا نأمل دوماً في تطور هذا التعاون وهذا التفاهم.

إيران

● يكثر حديث رئيس الوزراء توني بلير عن أسلحة إيران النووية وترسانتها من أسلحة الدمار الشامل، فهل توصلتم إلى معلومات محددة عن موضوع امتلاك إيران القدرة على تصنيع هذه الأسلحة؟ وأين وصلتم في حواركم المفتوح معهم؟ وهل أنتم متأكدون من أن إيران تمتلك هذه الأسلحة؟

– انتهجنا سياسة الحوار مع إيران، وأجرى وزير الخارجية جاك ستررو حوارات صريحة ومطولة لا تزال مستمرة مع وزير الخارجية الإيراني والحكومة الإيرانية، والواقع أن لديه علاقة جيدة مع نظيره الإيراني. غير أن مثل هذا الحوار يأخذ وقتاً وجهداً للوصول إلى نتائج مرضية خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار تاريخ علاقاتنا مع النظام الإيراني الحالي. ونحن نجد اليوم أن علاقاتنا تتحسن مع إيران وكذلك مستوى الحوار الذي يقوم على أساس الصراحة والوضوح المتبادلين، وهذا عنصر إيجابي جداً. لكن من جهة أخرى هناك قضايا تقلقنا بالنسبة إلى ما إذا كانت إيران تطور برنامجها النووي لأغراض عسكرية عدائية.

تقولين إن حكومتنا تبدي قلقاً متزايداً بالنسبة إلى هذا الموضوع، لكنني أرى أن المنظمة الدولية للطاقة الذرية هي التي تبدي هذا القلق، وحكومتنا لا تنفرد في موقفها في طلب الحوار مع إيران حول هذا الموضوع، بل كما تعلمين للمجتمع الدولي والمنظمات المختصة طلبات عدة في هذا الشأن ومنها الحوار والانفتاح في الرد على طلبات المنظمة الدولية للطاقة الذرية والسماح بزيارة معامل إنتاج الطاقة الذرية. هناك اليوم حاجة ماسة إلى حوار وانفتاح في العلاقة مع إيران من أجل فهم ما يجرى داخلها بالنسبة إلى برنامجها النووي. والواقع أننا نشجع أصدقاءنا في إيران على انتهاج هذا الطريق.

● هل يعني هذا أنك تتوقعين الوصول إلى حل سلمي لهذه القضية مع إيران بعيداً من الصراع العسكري؟

– نعم، هذا ما نريده، بل آمل من كل قلبي أن يعي أصدقاؤنا في إيران وأن يستمعوا جيداً إلى مؤشرات حرصنا الجدي على ضمان استمرار حوارنا معهم. وأؤكد حرص الوزير جاك ستررو على هذه الاستمرارية، آملين في أن يهتموا بما يسدى إليهم من نصائح.

وسط خلافات وانقسامات جهوية ومرجعية وفقهية... وتدخل حكومي

٥٠ مرشحاً شيعياً في الانتخابات الكويتية يتنافسون على ستة مقاعد نيابية

□ الكويت – حمد الجاسر

■ يعيش الشيعة الكويتيون اجواء الانتخابات البرلمانية ومنافساتها في ظل اجواء ما بعد تحرير العراق حيث انبعث الشيعة العراقيون كقوة اقليمية بعد طول تهميش. وفيما كان يفترض ان يعطي الواقع الجديد في العراق زخماً سياسياً للشيعة الكويتيين، تشهد الانتخابات الراهنة تفاقماً في الصراع الداخلي والمنافسات بين مجموعاتهم اكثر مما شهدتها اي انتخابات سابقة. ودفع هذا التنافس آلاف الناخبين الشيعة في «الدوائر السنية» الى اعادة تسجيل انفسهم في دوائر انتخابية ذات غالبية شيعية من اجل مناصرة هذه المجموعة أو تلك، وبسبب اشتداد هذا الصراع الذي تعود جذوره الى الخلافات في الأوساط الدينية في ايران، تخلى الشيعة في دوائر سنية كثيرة عن لعب دور المرجح بين المرشحين السنّة – لمصلحة المرشحين الليبراليين تحديداً – كما كانوا يفعلون في السابق.

ويقدر عدد الناخبين الشيعة بـ٢٤ ألفاً من اصل ١٣٧ ألف ناخب، ولهم نحو ٥٠ مرشحاً من اصل ٢٦٠ مرشحاً للانتخابات المقرر اجراؤها في الخامس من تموز (يوليو) المقبل. ويمكن القول إن أمام ١٢ من المرشحين الشيعة فرصاً قوية للنجاح، لكن العدد النهائي للنواب الشيعة في مجلس الأمة (البرلمان) ذي الخمسين مقعداً لن يزيد عن ستة او سبعة في افضل الظروف، لأن توزيع الدوائر الانتخابية لا يسمح بأكثر من ذلك.

وينقسم الشيعة الكويتيون الى مجموعات عدة لجهة الأصل الجغرافي والمرجعية الفقهية، ولهذه الانتماءات تأثير في اختيارات الناخب الشيعي. فمن جهة الأصل هناك «البحارنة» المتحدرون من اصل بحريني، وهناك «الحساوية» الذين وفدوا الى الكويت من اقليم الأحساء في شرق الجزيرة العربية، وهناك «العجم» ذوو الأصول الإيرانية الذين يمثلون غالبية نسبية بين الشيعة. ومن جهة المرجعية الفقهية هناك الشيعة «الأصولية» وهم الفئة الأوسع، وهناك «الاخبارية»، وهناك «الشيخية» التي يأخذ بها الحساوية على وجه الخصوص. ويقول بعض الشيعة انه حدث في السنوات الأخيرة تداخل متزايد بين هذه الانتماءات العرقية والفقهية وأصبح تأثيرها يخف.

"دوائر الشيعة"

يؤلف الشيعة غالبية الناخبين في دائرتين انتخابيتين فقط هما «الشرق» و«الرميثية»، لذا فإنهم سيحصدون ما بين ثلاثة الى اربعة نواب من هاتين الدائرتين. وهناك فرصة جيدة لهم، ولكن اقل قوة، في دائرة «الدعية» حيث تتقارب أعدادهم مع الناخبين السنة. اما دائرتا «القادسية» و«مشرف» ففرصهم فيهما اقل، لكن عدد الناخبين الشيعة يعطي الفرصة لمرشح شيعي قوي لتحقيق «اختراق» إذا ما تفرقت اصوات الناخبين السنّة. وهناك دائرة «العديلية» التي يوجد الشيعة في شكل اكبر في احدى مناطقها وهي «الجابرية». وفيما عدا هذه الدوائر الست، ليس للشيعة امل بالفوز في أي من الدوائر الـ١٩ الأخرى.

ومن اهم المجموعات السياسية الفاعلة في اوساط الشيعة «التحالف الإسلامي الوطني» الذي يمثل الأصوليين الشيعة وهو يماثل في موقعه الاجتماعي عند الشيعة الكويتيين تيار «الإخوان المسلمين» عند السنّة. ولهذا التجمع تأثر واضح بفكر الإمام الخميني وامتداداته في العالم العربي، ويعتبر النائب عدنان عبدالصمد عن دائرة «الشرق» اهم رموزه وكذلك عبدالمحسن جمال في «الدعية». ويقف «التحالف» ايضاً وراء النائب الدكتور حسن جوهر في «مشرف».

ومن المجموعات الأخرى مجموعة «الشيرازية» التابعة لمرجعية السيد محمد الشيرازي الذي توفي قبل فترة، وهو عالم دين استقر في الكويت في السبعينات بعد خروجه من العراق، ثم غادر الى ايران. ويحظى هذا التكتل بدعم من اوساط حكومية في مواجهة «التحالف»، ولـ«الشيرازية» ممثل واحد في المجلس الحالي هو النائب صالح عاشور عن دائرة «الشرق»، لكن لهم مرشحون كثر في هذه الانتخابات في منافسة قوية مع خصومهم تيار «التحالف الإسلامي».

وبين الشيعة تيار يميل الى الليبرالية، والمنتمون الى هذا التيار اكثر قدرة على الالتقاء من الليبراليين السنّة من طريق التكتلات الصغيرة الجديدة مثل «التجمع الديموقراطي» ومن طريق «المنبر الديموقراطي» الذي حظي دوماً بتعاطف الناخبين الشيعة. وكما بين السنّة يوجد بين الشيعة سياسيون مستقلون و«حكوميون» ونواب الخدمات الذين تدعمهم الحكومة.

المرشحون وفرص الفوز

● الدائرة الأولى «الشرق»: شهدت هذه الدائرة اكبر حركة انتقال للناخبين إليها على مستوى الكويت، فزاد عدد الناخبين من ٢٣٣٨ الى ٣٦٢٩ والسبب هو المواجهة بين «التحالف الإسلامي» و«الشيرازية» وسعي كل طرف الى رفع عدد مؤيديه في الدائرة من طريق جلب ناخبين شيعة من دوائر بعيدة. ويترشح النائب عدنان عبدالصمد مع عضو المجلس البلدي احمد لاري عن «التحالف» في مواجهة النائب صالح عاشور الذي يمثل «الشيرازية» والمرشح يوسف الزلزلة الذي ينتمي الى تجمع «دار الزهراء». أما المرشحون السنّة في الدائرة فعرضهم محدودة، ويتردد ان الإسلاميين السنّة يسعون الى دعم الثنائي عبدالصمد – لاري لأنهما اقرب الى المعارضة، خصوصاً بعد القضية التي رفعت ضد عاشور لاتهامه بسب الصحابي المغيرة بن شعبة، قبل ان تبرئه المحكمة من هذه التهمة.

● الدائرة الثالثة عشرة «الرميثية»: في هذه الدائرة الكبيرة نسبياً والتي يفوق عدد الشيعة فيها السنّة كانت فرصة وصول نائبين شيعيين كبيرة دوماً، لكن هناك تزاحماً لعدد كبير من المرشحين الشيعة، ما يفتح المجال للمرشح السني الأهم النائب جمال الكندري لخطف احد مقعديها. ومن ابرز المرشحين الشيعة وزير التجارة السابق النائب الحالي صلاح خورشيد والنائب السابق عباس الخضاري وكلاهما قريب من الحكومة، ثم مرشح «التحالف الإسلامي» باسل حسين دشتي الذي حل مكان نائب التحالف الدكتور ناصر صرخوه بعد خسارته انتخابات ١٩٩٦ ثم ١٩٩٩. ويترشح ايضاً رجل الدين المعمم حسين القلاف بعدما استقال من عضوية مجلس الأمة قبل سبعة شهور لأسباب غير مفهومة. وإذا استمر حال الترشيح كذلك، فإن اصوات الناخبين الشيعة ستتشتت كثيراً، ما يعطي الفرصة للنائب السنّي السابق مرشح «الحركة الدستورية الإسلامية» جمال الكندري لتحقيق اختراق في «الرميثية».

● الدائرة الرابعة «الدعية»: هناك تقارب بين اعداد السنّة والشيعة في هذه الدائرة، ما جعلها تقدم دوماً نائباً شيعياً وآخر سنياً، وأقوى المرشحين الشيعة النائب عبدالمحسن جمال وهو من «التحالف» وينافسه سميح القلاف وهو من الشيرازية.

● الدائرة الخامسة «القادسية»: وفيها يفوق السنّة الشيعة في عدد الناخبين، لكن كثرة مرشحي السنّة في سنوات ماضية مكنت مرشحاً شيعياً من الوصول الى البرلمان. وفي عام ١٩٩٩ خسر المرشح الشيعي علاء السليمي المقعد بفارق صوتين فقط، وفي الانتخابات الحالية هناك تنافس كبير بين المرشحين الشيعة، ما يضعفهم جميعاً. ويترشح سعود المطوع مرة اخرى وهو مستقل من «الحساوية»، ويدعم «التحالف» عزام المؤمن، وهناك المرشح عبد الأمير التركي وهو كاتب مسرحي معروف وقريب من الحكومة وكان خسر في دائرة «المرقاب» في انتخابات سابقة.

● الدائرة العاشرة «مشرف»: يشكل الشيعة هنا اقل من ٣٠ في المئة من الناخبين، لكن التنافس القوي بين الليبراليين والإسلاميين والقبليين من السنّة يعطي الفرصة لـ«اختراق» شيعي كما فعل الدكتور حسن جوهر عام ١٩٩٦ عندما اجمع عليه الشيعة ففاز بالمركز الأول متفوقاً على اربعة مرشحين سنّة اقوياء، وكرر هذا الأمر في انتخابات ١٩٩٩. ويحظى جوهر بدعم «التحالف» الوطني وكذلك الليبراليين الشيعة وفرصته في الاحتفاظ بمقعده كبيرة.

● الدائرة العاشرة «العديلية»: الشيعة فيها اقلية ويتركزون في منطقة «الجابرية»، لكن مرشحهم المحامي يوسف العليا أحرز المركز الثالث في انتخابات ١٩٩٦ وهو يحاول هذه السنّة أيضاً. غير ان الانتخابات التكميلية التي جرت في الدائرة بعد وفاة النائب سامي المنيس عام ٢٠٠١ اظهرت تشتت اصوات الناخبين الشيعة، خصوصاً بعد بروز ظاهرة شراء الأصوات التي قيل انها تركزت بين الشيعة لمصلحة مرشحين من السنّة.

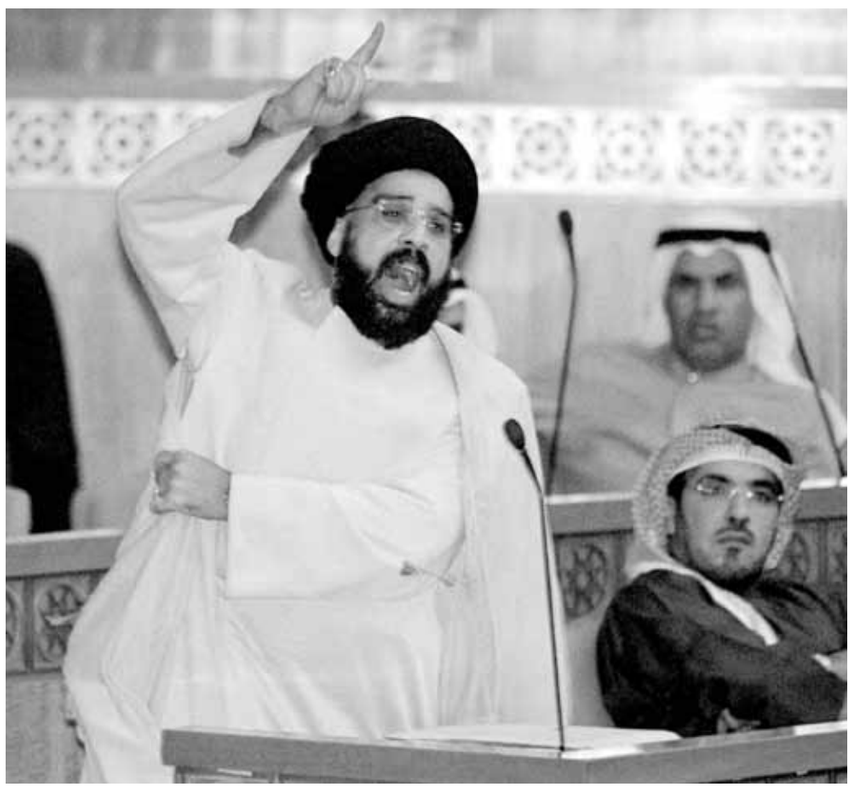

النائب حسين القلاف أثناء إحدى الجلسات.

مجلس الأمة الكويتي.